منظمة التحرير إلى الضفة والقطاع وإقامة السلطة ذاتها. ففي هذه المرحلة الأولى جرى تغييب دور المنظمة ومؤسساتها القيادية والتمثيلية، لصالح السلطة الناشئة.

٢- وفي المرحلة التالية تطور الأمر حين اندمجت المنظمة بالسلطة، بعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي جرت في مطلع العام ١٩٩٦، والتي انتخب فيها ياسر عرفات، وهو رئيس المنظمة وزعيم حركة فتح، كرئيس للسلطة.

لكن كان من الملاحظ أنه في كل من المحطتين السابقتين استطاعت القيادة الفلسطينية تجاوز الأزمة الحاصلة، ففي المرة الأولى، لم يكن عود الوفد المفاوض قد اشتدّ، أصلاً، وفي المرة الثانية جدّدت القيادة الفلسطينية «شرعيتها التاريخية النضالية» بشرعية قانونية مستمدة من صناديق الاقتراع.

٣-ولكن المحطة الثالثة في أزمة القيادة والتي بدأت بالبروز مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ بلغت درجة غاية في الخطورة، مع انهيار العملية التفاوضية وسلوك طريق المقاومة المسلحة وغياب التوافق على استراتيجية سياسية وكفاحية مشتركة، وخصوصاً بعد ازدياد وتيرة العمليات الاستشهادية والتضارب في الخطابات بشأن هدف الانتفاضة وإلغاء ميثاق المنظمة أساساً.

وقد وجدت قيادة السلطة في هذه المرحلة نفسها أمام مأزق معقّد، فهي لا تستطيع التخلي عن موقعها كسلطة ولا عن اعتمادها طريق المفاوضات، وهي أيضاً لا ترغب في التصادم مع الانتفاضة والمقاومة، برغم محاولاتها التلاعب بهذا الأمر بإرسالها إشارات سياسية مختلفة.

والنتيجة كانت أن السلطة دفعت ثمناً كبيراً لهذه الأزمة، ولهذا التضارب في المواقع والاستحقاقات، وهو ما تمثل بانهيار مسار المفاوضات وتدمير مؤسسات السلطة وفرض الحصار على رئيسها ياسر عرفات، في مقره في رام الله منذ ثلاثة أعوام تقريباً.

٤- أما المرحلة الأخطر في أزمات السلطة فبدأت بعد خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش (حزيران/يونيو ٢٠٠٢)، الذي طرح فيه رؤيته للسلام، الذي يتأسس على قيام دولة فلسطينية إلى جانب (إسرائيل)، في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. ولكن بوش اشترط لذلك قيام الفلسطينيين بتغيير قيادتهم ووقف ما أسماه «الإرهاب».

وفيما بعد تمت ترجمة رؤية بوش في «خارطة الطريق»، التي كرّرت نفس الشروط لقيام الدولة الفلسطينية، والتي استحدثت منصب رئيس الوزراء في السلطة الفلسطينية، في محاولة للالتفاف على عدم قبول الطرفين الأمريكي والإسرائيلي التعامل مع الرئيس عرفات، وفي محاولة لإضعافه وإيجاد بديل له.

أزمة النظام السياسي الفلسطيني هي في الواقع نتاج هلامية الهياكل وغياب المؤسسات التمثيلية ومصادرة العلاقات الديمقراطية وانعدام تقاليد القيادة الجماعية والإدارة الحديثة. وفي وضع مثل هذا من الطبيعي أن تبرز مشاكل وخلافات بشأن كيفية صوغ المؤسسات القيادية، وبشأن توزيع الأدوار على الشخصيات العاملة فيها، وفي طريقة صنع القرارات المصيرية.

خلل في محاور العلاقات

وفي الحقيقة أن سوء الإدارة لدى قيادة السلطة توزع في أربع علاقات رئيسية:

أ- العلاقة في داخل السلطة وتمثل الخلل في النقاط التالية:

١- غياب الاستراتيجية: فقد افتقدت السلطة لاستراتيجية فلسطينية لتحقيق الاستقلال، خصوصاً وأن القيادة الفلسطينية أقنعت نفسها بأنه لا يوجد سبيل سوى المسار الدبلوماسي. وتمشياً مع هذه الاستراتيجية يصر عرفات وكبار القادة الفلسطينيين على أن الولايات المتحدة هي المفتاح لأي نشاط دبلوماسي دولي لدفع الأمور قدماً. وقد رحب الفلسطينيون بكافة المبادرات الأمريكية المعلنة، آخرها «خارطة الطريق».

كذلك فإن العديد من القادة الفلسطينيين يصرون على أن ما يوازي ذلك في الأهمية هو تعزيز معسكر السلام الإسرائيلي، وتوجيه إشارات هامة نحو الإسرائيليين للمساعدة على إيجاد رأي عام إسرائيلي داخلي يجبر الحكومة على قبول طموحات الفلسطينيين، مع أن هذا المسار أثبت عجزه سابقاً.

١- التفرد بالقرار: ففي ظروف الساحة الفلسطينية، المعقدة ظل الرئيس ياسر عرفات هو المقرّر الأساس، في صياغة أوضاعها وتوجهاتها: أولاً، لكونه رئيساً لمنظمة التحرير، الكيان السياسي للشعب الفلسطيني وممثله الشرعي الوحيد. وثانياً، لكونه زعيماً لحركة فتح، كبرى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وهي حزب السلطة. وثالثاً، لكونه رئيساً منتخباً للسلطة. ورابعاً، والأهم من كل ما تقدم لكون عرفات يعتبر زعيماً لشريحة واسعة من الشعب الفلسطيني في أماكن تواجده، بفضل إمكاناته ومرونته ورمزيته ودوره التاريخي.

٣- التهميش المتعمد لمؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية: وقد أدى هذا إلى الخلط بين السلطة واللجنة التنفيذية مثلاً وتغييب المجلس الوطني تغييباً مقصوداً.. وكلها مسائل أرادتها الفئة المتنفذة والمهيمنة على القرار الفلسطيني لتخدم سياساتها التفاوضية الفاشلة والابتعاد عن المحاسبة وعن المرجعيات الوطنية..

٢- الانحصار في دائرة «المتلقي»: وهو خيار الاستمرار في مجرى عملية التسوية السياسية كما عهدناها منذ بداية انطلاقتها في مدريد، مروراً بأوسلو، حتى الآن. فخلال عقد من التفاوض اتسم التجاوب الفلسطيني الواسع مع متطلبات واشتراطات وضغوط (إسرائيل) والولايات المتحدة، لدرجة أصبح معها الطرف الفلسطيني متلقياً وليس مفاوضاً، معللاً استجابته الدائمة بأن الثمار الطيبة ستأتي مستقبلاً حتى وصل الحال الفلسطيني إلى واقع الكنتنة بدلاً من تحقيق إقامة الدولة. فـ(إسرائيل) استغلت كل يوم منذ بداية عملية التسوية السياسية لتفرض وقائعها على الأرض بينما كانت تشاغل الفلسطينيين بمفاوضات يمنّون أنفسهم بضرورة نجاحها اللاحق.

ب- العلاقة مع الشعب الفلسطيني والفصائل

١- حالة تفشي الفساد المالي والإداري التي كرّستها السلطة الفلسطينية منذ احتلال رموزها لمناصبهم في العام ١٩٩٣: فعلى مدى عدة عقود استمر عرفات بتقريب الموالين له، وتنصيبهم في المواقع القيادية الحساسة، من دون أي تفحّص لمدى مصداقيتهم من الناحيتين المسلكية أو الوطنية، مع استبعاد ذوي الصدقية من القياديين والكوادر، بسبب مواقفهم النقدية، ومن ضمن ذلك نقدهم لكيفية إدارة الرئيس لأوضاع الساحة الفلسطينية.

٢- التنسيق الأمني: لم تكتف منظمة التحرير الفلسطينية بتهميش الفصائل الفلسطينية المقاومة وخاصة الإسلامية منها ولكنها ألزمت نفسها في اتفاقية أوسلو بالتعاون الأمني مع الاحتلال، وبمحاربة الفصائل الإسلامية، والعمل على شل المقاومة، وكل ذلك بدون مقابل اللهم إلا الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية من قبل العدو الصهيوني كممثل شرعي ووحيد للشعب